مجلة أنثروبولوجيا ISSN: 2437-041X
مجلد: 08 عدد: 02 السنة 2022 E-ISSN:2588-2325

التكوين المهني بالجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي

Vocational training in Algeria during the French occupation

حسان هامل*، جامعة تامنغست، hamelhassane13@gmail.com

الهادي بووشمة، جامعة تامنغست، elhadibououchma@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/09/15 تاريخ القبول: 2022/11/10 تاريخ النشر: 2022/12/30

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على واقع التكوين المهني بالجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي من خلال تتبع مسار مراحل تطوره وإبراز السياق التاريخي والإجتماعي لكل مرحلة، إضافة الى تبيان علاقة الأهالي الجزائريين بهذا النوع من التعليم ومدى استفادتهم منه، وقد خلص البحث إلى أن مسار التكوين المهني عرف عدة مراحل كان خلالها في صلب صراع فكري وسياسي متعدد الأطراف، كما أنه وظف في غير وظيفته الحقيقة المتمثلة في إعطاء فرص متساوية للأفراد لتحسين مستواهم المعيشي والإجتماعي ناهيك عن اعتباره تعليم من الدرجة الثانية يوجه إليه أبناء أهالي الجزائريين لتسخيرهم أساسا لخدمة المعمرين وتلبية احتياجات الإقتصاد الفرنسي في البلد الأم.

الكلمات المفتاحية: التكوين، المهني، الإحتلال، الأهالي، المعمرين.

Abstract:

This research aims to stand on the reality of vocational training in Algeria during the French occupation by tracing the course of its development stages and highlighting the historical and social context of each stage, in addition to showing the relationship of Algerian parents to this type of education and the extent to which they benefited from it. Stages during which he was at the center of a multilateral intellectual and political struggle, and he also employed in other than his job the fact of giving equal opportunities to individuals to

* المؤلف المرسل

improve their living and social standard, not to mention that it was considered a second-class education directed to the children of Algerians to harness them mainly to serve the centenarians and meet the needs of the French economy in the country the mother.

Keywords: Training, Vocational, Occupation, indigenous people, colonists.

مقدمة:

تعتبر فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر منذ سنة 1830 إلى غاية 1962 فترة فارقة في تاريخ الجزائر الحديث، حيث كان لها عدة تداعيات على المنظومات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ... الخ المتوارثة والمتعارف عليها في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، ومن بين هذه المنظومات نجد منظومة التكوين المهني، موضوع هذه الدراسة، التي تبرز مكانتها في الوسط الإجتماعي والإقتصادي كمحور أساسي وحلقة وصل مهمة بين عدة قطاعات مختلفة ومترابطة، هذه المنظومة تأثرت واصابتها عدة إختلالات وأعيد تكوينها وفق متطلبات وحاجيات خاصة بالإحتلال الفرنسي، كما تميزت بتطور سوسيو-تاريخي معقد تداخلت وأثرت فيه عدة أطراف وأحداث محلية وعالمية على مدى 130 سنة سنتناول مجرياته التاريخية وخصائصه السوسيولوجية في هذا البحث.

تجدر الإشارة، إلى أن الدراسات السابقة، سواء السوسيولوجية أو التاريخية، التي تناولت موضوع التكوين المهني، كموضوع مستقل، خلال حقبة الإحتلال الفرنسي للجزائر تكاد تكون منعدمة، في المقابل نجد أن هذا الموضوع تم تناوله في مجالات ضيقة أو محدودة أو بصورة هامشية ضمن الدراسات التي تناولت موضوع التعليم العام أثناء الإحتلال الفرنسي للجزائر، وهي كثيرة، وعليه حاولنا في هذا البحث، قدر الإمكان، تتبع مسار التكوين المهني بداية من السنوات الأولى للإحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 إلى غاية التحرر من هذا الإحتلال سنة 1962، من خلال طرح الإشكالية التالية: كيف كان واقع التكوين المهني بالجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي ؟ والإجابة عليها بالتطرق إلى النقاط التالية:

- تحديد مراحل تطور التكوين المهني بالجزائر خلال فترة الإحتلال الفرنسي وإبراز خصائصه وأهدافه.
- الوقوف على السياق التاريخي والإجتماعي لكل مرحلة من مراحل تطور التكوين المهني خلال هذه الفترة.
- إبراز مدى استفادة الأهالي الجزائريين من قطاع التكوين المهني والتحديات التي واجهتهم.

ونظرا لطبيعة موضوع البحث، فقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي من خلال الوقوف على ظاهرة التكوين المهني في فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر الممتدة من سنة 1830 إلى غاية 1962 وعرضها للتحليل ومحاولة فهمها وتفسير مراحل تطورها، عبر سرد وعرض الوقائع التاريخية المتعلقة بها وتسجيل

مختلف آراء ومواقف الفاعلين في تلك الفترة بالإستناد الى الدراسات التاريخية والسوسيوتاريخية التي تناولت بالدراسة هذا الموضوع.

1. الإطار المفاهيمي:

1.1. التكوين المهني:

يتداخل مفهوم التكوين المهني مع عدة مفاهيم أخرى، مثل: التدريب المهني، التلمذة الصناعية التعليم الفني ... الخ، ويصطلح عليه في اللغة الفرنسية بـ La Formation Professionnelle وفي اللغة الإنجليزية بـ Professional Training، يعرفه **بوفلجة غياث** على أنه " مجموعة من نشاطات تهدف إلى ضمان الحصول على المعارف والمهارات والإتجاهات الضرورية لأداء مهمة أو مجموعة من الوظائف، مع القدرة والفعالية في فرع أو مجال من النشاطات الإقتصادية المهنية " (غياث، 2006، صفحة 3)، أما **عبد الرحمن العيسوي** فيقول عنه أنه " نوع من التعلم واكتساب المهارات والخبرات والمعارف المختلفة المتعلقة بمهنة معينة، حيث يتلقى المتكون برامج تكوينية معينة تؤهله للوظائف التي سوف يشغلها حيث تتناول زيادة كفاءاتهم الإنتاجية وإلمامهم بنوع من الآلات والتقنيات أو بطريقة جديدة من طرق العمل" (العيساوي، 2003، صفحة 57)، كما جاء في تعريفه " يقصد بالتدريب المهني (ويسمى في بعض البلاد العربية بالتكوين المهني) (Formation Professionnelle - Vocationnel Training) إعداد الأفراد إعدادا مهنيا وتدريبهم على مهن معينة بقصد رفع مستوى إنتاجيتهم وإكسابهم مهارات جديدة وبمعنى آخر أن التدريب المهني هو ذلك النوع من التدريب الذي يتضمن تنمية المهارات والخدمات الحرفية أو المهنية" (مكتب العمل العربي، 1976، صفحة 5).

ويرى جورج القوزي GEORGES EL-GOZI في كتابه Automation Et Humanisme بأن " مفهوم التكوين المهني يشمل كل أشكال التحضيرات أو التعديلات لعمل مهني، ويتمثل ذلك سواء في تعليم المعارف ونقل القيم الأخلاقية أو المعارف المهنية المتعلقة بهذه المهنة " (سلاطنية، 1998، صفحة 141) وبالنسبة لوزارة التكوين والتعليم المهنيين (الجزائرية) يعرف التكوين المهني على أنه " إكتساب تأهيلات تطبيقية ومعاف خاصة ضرورية لممارسة مهنة " (الجريدة الرسمية عدد 11، 2008، صفحة 4).

إستنادا لما سبق من تعريفات التكوين المهني، يمكن القول أن هذا الأخير هو " كل تنظيم تكويني الغرض منه إعداد وتأهيل الأفراد ضمن برامج تكوينية معينة من أجل إكتسابهم مهارات خاصة بمهن معينة ".

2.1. **التعليم المهني:**

مفهوم التعليم المهني يتداخل مع مفهوم التكوين المهني، تعرفه وزارة التكوين والتعليم المهنيين الجزائرية على أنه " كل تعليم أكاديمي وتأهيلي ممنوح من مؤسسات التعليم المهني بعد الطور الإجباري في مؤسسات التربية الوطنية، يهدف إلى التحضير لممارسة مهنة أو مجموعة من المهن" (الجريدة الرسمية عدد 11، 2008، صفحة 5)، والظاهر من هذا التعريف، وبناء على ما سبق من تعريفات مفهوم التكوين المهني، فإن المفهومين متطابقين ويقصد بهما نفس العملية (تكوينية مهنية أو تعليمية مهنية) بغض النظر عن الأطر والقواعد التنظيمية لكل عملية .

3.1. **التعليم التقني:**

كثير من المرجعيات ترى أن مفهوم التعليم التقني هو نفسه التعليم المهني، وبالتالي يمكن القول أنه هو نفسه مفهوم التكوين المهني، حيث يعتبر "جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تتضمن فضلا عن المعارف العامة دراسة التقانات والعلوم النظرية، والعلوم المتصلة بها واكتساب المهارات العلمية والدرايات والجوانب المتعلقة بممارسة المهنة في شتى الإختصاصات واعداد التقنيين ليكونوا حلقة وصل بين الإختصاصين والعمال المهرة " (علي الشريف آدم، 2014، صفحة 229)، كما يمكن تعريفه على أنه " إعداد المتعلم لعمل أو مهنة غير أكاديمية، من خلال تمكينه للحصول على المهارات اللازمة لمهنة ما أو عمل معين، وممارسة هذه المهنة أو العمل" (نصر الله، 2018، صفحة 2).

إستنادا لما سبق، يمكن إستخلاص أن كل ما يقال عن التكوين المهني يقال عن التعليم المهني والتعليم التقني، ومما لا شك فيه أنه لا يوجد إختلاف جوهري بين المصطلحات السالفة الذكر، إلا حسب موقع كل مفهوم في النظام التعليمي لأي بلد، بحث نجد بعض الدول تفصل ما بين التعليم العام من جهة والتكوين والتعليم المهني والتقني من جهة أخرى، في حين توجد بعض الدول التي تدمج ما بينهم جميعا.

وقد جاء في التعريفات المعتمدة من طرف المركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني (يونيفوك UNEVOC) التابع لمنظمة اليونسكو أن مصطلح " **التعليم والتدريب التقني والمهني** (إختصارا **TVET**) "ينطبق على جميع أشكال ومستويات التعليم التقني والمهني التي تقدمها المؤسسات التعليمية أو من خلال البرامج التعاونية بتنظيم مشترك من قبل المؤسسات التعليمية، من ناحية، وأي منشأة صناعية أو زراعية أو تجارية أو أي منشأة أخرى ترتبط بعالم العمل، من ناحية أخرى" (المركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني ، 2013، صفحة 3).

2. مراحل تطور التكوين المهني بالجزائر خلال الإحتلال الفرنسي:

تشير مجمل الدراسات والأبحاث التي أشارت للتكوين المهني خلال العهد العثماني بالجزائر إلى أنه كان منتشر عبر كل التجمعات السكانية، غير أنه كان يتميز بطابع شبه رسمي حر، أي أنه لم تكن هناك مدارس ومعاهد أو مراكز رسمية تعتمد على مناهج معترف بها من طرف السلطة الرسمية، ولكن الأمر كان منوط بإجتهادات أرباب العمل وأصحاب الورشات والحرف، وهو ما يصطلح عليه بالتلمذة الحرفية التقليدية، أي أن يتعلم شخص معين (في الغالب يكون طفل) عند صاحب صنعة (مُعَلِمْ) في محله (ورشة)، وفي المقابل نجد أن هذه المنظومة كانت متطورة ومتقنة وتسير حسب إجراءات صارمة متعارف عليها لا يمكن لأي شخص أن يحيد عنها، وإضافة لما سبق ذكره، فقد كانت الحرف والصنائع منتظمة " في المدن على شكل تنظيمات مهنية فكان هناك تنظيمات للدباغين، للإسكافيين، لصانعي البرادع، لحائكي الصوف والقطن والحرير، للمطرزين، لصانعي البراميل، للنجارين، للحدادين، لصانعي الأسلحة، وصانعي المجوهرات " (بن اشنهو، 1979، صفحة 40).

1.2. المرحلة الأولى (ما بين 1830 – 1917):

خلال السنوات الأولى للإحتلال الفرنسي للجزائر تضرر نظام التكوين المهني بشكل كلي، نظرا لهجرة أرباب العمل وأصحاب الورشات والحرف، ممن كان لهم القدرة على ذلك، إلى الدول المجاورة أو دول المشرق العربي، أما الذين بقوا في الجزائر فقد طالتهم السياسات الإستعمارية من مصادرة للممتلكات وغلق للورشات والمحلات.

بعد مرور حوالي 05 سنوات على إحتلال مدينة الجزائر، وبالتحديد سنة 1835، أنشأت سلطة الإحتلال مدرسة للصنائع والحرف بـ فورناسيونال (الأبعاء ناث إيراثن حاليا)، حيث تمثل هذه المدرسة أول بادرة لتنظيم التكوين المهني بالجزائر، ولكن بعد قيام ثورة 1871 تم غلقها بتحريض من المعمرين الأوروبيين، وادعائهم أن هذه المدرسة ساهمت في نشر الوعي بين الأهالي من خلال خرجيها.

ثم توالت عدة مبادرات لإنشاء مدارس ومراكز خاصة بالتكوين المهني في إطار قانوني، لكن الجدير بالذكر أنه غلب عليها الطابع الزراعي الفلاحي، نذكر منها الآتي:

- مرسوم 03 أكتوبر 1848 الذي ينص على إنشاء وتنظيم التكوين المهني للزراعة في الجزائر، بالإضافة إلى المرسوم الإمبراطوري المؤرخ في 26 ماي 1865 الذي ينص على إنشاء ضيعة في إقليم الجزائر العاصمة لتكون مدرسة زراعية نموذجية على أمل أن تنشأ مستقبلا مدارس زراعية مماثلة في باقي الاقاليم الجزائرية" (بن داهة، 2013، صفحة 255).

– في 30 جويلية 1875 صدر قانون ينص على إنشاء مدارس إبتدائية للتعليم الفلاحي الإبتدائي (بن داهة، 2013، صفحة 256)، " وبلغ عدد تلاميذ المدرسة الأولى 381 منهم 75 جزائريا فقط" (رياض، 1965، صفحة 372).

– بناء على أحكام المرسوم المؤرخ في 16 أكتوبر 1892 تقرر إحداث مراكز مهنية، وبعد أن كان هذا التعليم تحت وصاية الوزارة الفرنسية للتجارة والصناعة أصبح سنة 1920 ملحقا بوزارة التربية، فعرف من الناحية الهيكلية والتشريعية تغييرات تحول اثناءها من دروس تمهينية ومعامل تابعة للمدارس الإبتدائية إلى ملحقات بالتكميليات سنة 1919. (زرهوني، 1993، صفحة 24).

كما لا يفوتنا أن نشير إلى مبادرة السيدة **أليكس (Allix)** خلال هذه الفترة، التي أنشأت حوالي سنة 1846 معهد أو مدرسة لتعليم البنات المسلمات بالدرجة الأولى باللغتين الفرنسية والعربية، وكذلك الطرز وأشغال الإبرة، وقد دام مشروعها مدة طويلة وكان نموذجا إحتذاه غيرها أيضا، حيث بدأت تظهر أسماء جزائريات أخريات، مثل إسم السيدة ماحي MAHE سنة 1853، وهي سيدة كانت تعطي دروسا في التوليد، وفي سنة 1856 حصلة نفيسة بنت علي، وكانت تلميذة في مدرسة السيدة أليكس، على بروفي التعليم، وكانت هي الأولى في هذا الميدان، وفي سنة 1850 ايضا أنشأت السيدة إبن عابن ABEN مدرسة في الجزائر للبنات شبيهة بمدرسة السيدة أليكس، كما نجد ورشات الآباء البيض في زواوة وميزاب وورقلة وبسكرة. (أبو القاسم، 1998، الصفحات 442-446) .

ومما لا شك فيه، أن كثير من المراجع ترى أن هذه المشاريع كان الهدف منها هو التسرب داخل الأسرة الجزائرية والتأثير عليها من خلال أهم مكون فيها وهي المرأة وبالتالي التأثير على المجتمع الجزائري ككل، لذلك فقد تلقت دعما من سلطة الإحتلال الفرنسية، آنا ذاك، ممثلة في الحاكم العسكري **بوجو**.

– في سنة 1896 تأسست بوهران مدرسة ضخمة للتكوين المهني وكانت تجمع الفرنسيين والجزائريين تحت سقف واحد، ولكن برنامج كل فريق كان مختلفا عن الآخر، وكانت هذه المدرسة تعلم مختلف المهن كالحدادة والنجارة والطرز والنحت والنسيج، وقد توفرت على آلات دقيقة وحديثة، وكانت تجمع البنين والبنات. (أبو القاسم، 1998، صفحة 438) .

وتأسيسا لما سبق، نذكر بعض الخصائص التي ميزت مسيرة التكوين المهني خلال هذه المرحلة أهمها ما يلي:

– عدم الإستعداد الفعلي للسلطة الفرنسية، في بداية الإحتلال، لتمكين الجزائريين من مؤهلات مهنية، لعدة إعتبارات، أولها وأهمها أن هذا المجال يساهم في تحسين المستوى المعيشي وتطوير القدرات والمؤهلات العملية للأهالي وبالتالي التحرر من سيطرة المعمرين، والحد من نفوذهم الذي عملت السلطة الإستعمارية على توسيعه وتقويته.

– معارضة المعمرين لإستفادة الأهالي الجزائريين من برامج التكوين المهني، حيث إعتبروا أن تعليمهم بصفة عامة، يشكل خطر على وجود فرنسا بالجزائر، حتى أنهم وجهوا " إنتقاداتهم أيضا إلى الكنيسة الكاثوليكية لما تقوم به من محاولات لتثقيف الشعب الجزائري والرفع من شأنه". (غليسي، 1961، صفحة 18)

– مطالبة المعمرين بإلغاء التعليم الإبتدائي بالنسبة للأهالي وتوجيههم مباشرة إلى التعليم المهني، حيث فتحت هذه المطالب والمعارضة نقاشات واسعة وصراع سياسي بين بعض الأكاديميين والسياسيين من جهة، والسلطة الإستعمارية والمعمرين من جهة أخرى، وعليه كان " يلح بعض الإستعماريين على إعطاء التعليم الفلاحي والمهني الذي يتلاءم مع المجتمع الجزائري، لأن وظائف الأعمال الثقافية غير متوفرة فبدلا من البرامج المستوردة من باريس والمناهج الإبتدائية التي ليست في مستوى عقول الجزائريين، يجب أن يكون التعليم الفلاحي والمهني الذي يتناسب مع إحتياجات هذا البلد" (بن شوش، 2008، صفحة 95). ومن زاوية أخرى " طلب البعض- كتب جان مير Jeammaire رئيس أكاديمية الجزائر - أن التعليم يجب أن يكون موجها أكثر في الإتجاه المهني، ومعلمونا مستعدون أن يدخلوا في مدارسهم كل التجديدات الممكنة والعملية، لكن من جهة أولى لا يمكن للتعليم المهني أن يأتي دون أن يسبقه التعليم الإبتدائي الأولي، ومن جهة ثانية ليس لدى السكان الأصليين إلا صناعات قليلة خاصة، وسيكون من قبيل التسرع أن نعلمهم مهنا لا تقدم لهم وسيلة العيش. إن المسألة بحاجة بعد إلى الدراسة". (بن اشنهو، 1979، الصفحات 475-476)

بالنظر للنقاط السابقة، يتضح لنا أن موضوع التكوين المهني، خلال هذه المرحلة، كان في صلب نقاشات وصراعات على مستويات مختلفة نظرا لأهمية دوره في الحياة الإجتماعية والإقتصادية. وفي الأخير، نجد أن قوة الطرح في هذا الموضوع، وبضغط من المعمرين، مالت للجهة التي كانت ترى أن المدرسة أو التعليم العام جيدة للفرنسيين ولكنه خطير بالنسبة للأهالي الجزائريين وأن التعليم الذي يناسبهم هو التعليم المهني الفلاحي.

وعليه نجد أن التكوين أو التعليم المهني كان ينظر إليه بنظرة دونية تتوافق مع النظرة الدونية التي كان ينظر بها للأهالي الجزائريين من طرف المعمرين والإدارة الفرنسية على السواء.

إضافة للخصائص السابقة، نذكر ما يلي:

– التمييز العنصري، حيث تم إدراج مناهج تعليمية مهنية خاصة بالأوروبيين وأخرى خاصة بالأهالي الجزائريين، ناهيك عن عدم تمدرُس الفئتين هم تحت سقف واحد في نفس المركز أو المدرسة.

– ضعف إقبال أبناء الأهالي الجزائريين على التعليم المهني نظرا لعدم ثقة المعمرين فيهم بعد تخرجهم وتفضيل الأوروبيين عليهم.، كما أشارت إلى ذلك بعض المراجع " قلة إقبال المستخدمين الأوروبيين على توظيف تقنيين من أصل مسلم". (قويدر، 2012، صفحة 53)

– التكوين أو التعليم المهني الموجه للأهالي لم يكن بمفهومه الحقيقي، حيث إقتصر على تحضير أبناء الأهالي وتوجيههم لبعض الحرف التقليدية وأكثر منه الزراعة، وذلك من أجل تسخيرهم لخدمة المعمرين.

– لم تكن هناك مدارس أو مراكز خاصة بالتكوين المهني الصناعي، لا سيما أنه لم تكن هناك قاعدة صناعية بالجزائر، فإقتصاد هذه الأخيرة كان ريعي مرتبط بإقتصاد فرنسا.

– تموقع المدارس والمراكز الخاصة بالتكوين والتعليم المهني في التجمعات السكانية والمدن الكبرى (الجزائر العاصمة - وهران – قسنطينة).

2.2. **المرحلة الثانية (ما بين 1917 – 1953)**:

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1917، إستشعرت الحكومة الفرنسية أهمية الجزائر بصفة عامة واليد العاملة للأهالي الجزائريين بصفة خاصة بالنسبة لإقتصادها، خاصة مع خروجها من الحرب بخسائر مادية وبشرية معتبرة، لذلك نجد أن السلطات الإستعمارية في الجزائر قد أعطت بعض الأولوية لبرامج التكوين المهني الموجهة للأهالي الجزائريين وتنويعها، الأمر الذي تجسد من خلال "إصدار قانوني 25 جويلية و6 أكتوبر 1919 المتعلقان بتنظيم التعليم التقني الصناعي والتجاري وتخصيص تعليم مهني للذكور بشقيه الفلاحي والصناعي، إلى جانب التعليم النسوي كالخياطة مع خلق ملحقتين جديدتين تابعتين للمعهد الفلاحي Maison Carré بقسنطينة، أو مدرسة زراعة الحدائق بمدينة الجزائر العاصمة" (نقادي، 2011، صفحة 29)، وفي نفس الصدد نجد بعض المدارس ومراكز التكوين المهني التي كانت ترفض إستقبال أبناء الأهالي، أصبحت تستقطب فئة قليلة منهم، إما جنبا لجنب من الفرنسيين أو باعتماد برنامجين مختلفين، إلا أن وتيرة تطور التكوين المهني خلال هذه المرحلة كانت تسير بوتيرة بطيئة.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، سنة 1945، كان لزاما على الدولة الفرنسية العمل على وضع مخطط للنهوض باقتصادها، نظرا لحجم الدمار الذي خلفته هذه الحرب، من أجل أن تضع موضع قدم أمام الدول الكبرى التي ظهرت على الساحة الدولية، وعليه قامت الحكومة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر سنة 1946 بوضع برنامج للتكوين المهني بالجزائر، تتراوح مدة التربصات بمراكزه ما بين شهر إلى 11 شهر، وبغض النظر عن أن هذا البرنامج ساهم في تطور التكوين المهني وفتح المجال أمام الجزائريين للاستفادة منه، غير أن هذا الإجراء لم يكن " إلا لإرضاء الحاجات الإقتصادية الفرنسية لما بعد الحرب في حين أن طلب المجتمع الجزائري على التكوين المهني لم يؤخذ بعين الإعتبار" (العمرية، 2003، ص43) وقد تزايد على إثر هذا البرنامج عدد الجزائريين المنتسبين لمراكز التكوين المهني كما يبين الجدول الآتي:

الجدول 1:

السنة	1946	1947	1948	1949	1950	1951	1952	1953	1954
عدد المتكونين	155	620	691	1089	1049	1250	1312	1812	2149

La source: Boutefnouchet (1984), page98.

من خلال قراءة الجدول يتبين لنا أن عدد المتكونين تزايد بشكل ملحوظ، ففي خلال 05 سنوات (1946-1950) تزايد بحوالي 10 أضعاف، ومرد ذلك أن " تسارع الإنتساب بعد 1945 إرتبط بالرغبة في تأمين الإستقرار السياسي من قبل الحكومة الفرنسية، وبضرورة توفير تكوين أدنى للعمال المهاجرين إلى فرنسا " (بن اشنهو، 1979، صفحة 480)؛ ما يؤكد أن السلطة الفرنسية غيرت من سياستها بشأن التكوين المهني وإنتهجت إجراءات تتوافق مع هذه المرحلة التي تتطلب يد عاملة في الصناعة الميكانيكية والتعدين والمناجم والأشغال العمومية، حيث " كانت حاجيات رأس المال في الوطن الأم (فرنسا) هي التي تحدد إتجاهه العام: وهكذا حصلت الصناعة المعدنية، في عام 1954 ونتيجة للسياسة المتبعة منذ الحرب، على 53.5 % من التعليم الفني الممتاز، و38 % من فروع التعليم التعلم الثانوي التقني لها علاقة بصناعة المعادن. والواقع أن 73.3% من أصل 151.793 جزائري يعملون في فرنسا في ذلك لوقت كانوا من المستخدمين في قطاع المعادن والبناء والأشغال العمومية، أي في القطاعات التي يتوفر لها تكوين مهني في الجزائر". (بن اشنهو، 1979، صفحة 480)

كما يعزى تزايد عدد المنتسبين في قطاع التكوين المهني إلى محاولة السلطة الفرنسية تلبية بعض مطالب الحركة الوطنية التي تتعلق بالتعليم بصفة عامة والتكوين المهني والعمل بصفة خاصة، فقد أستعمل هذا القطاع كوسيلة لإرضاء دعاة الإدماج والبورجوازية الجزائرية. ومن الملاحظ خلال هذه الفترة " هو عدم مطابقة واضحة بين التكوين المهني ومحيطه الإقتصادي والإجتماعي، وعدم التطابق هذا مضاعف: إنه لا يعني الجزائريين إلا بصفة ثانوية – إنه لا يلبي حاجة الإقتصاد الجزائري، فهو تكوين موجه لتلبية حاجات النشاط الإقتصادي الجاري على التراب الفرنسي" (قويدر، 2012، صفحة 53)، حيث كانت الحكومة الفرنسية في حاجة كبيرة لليد العاملة وبالتالي شكلت مستعمراتها، ومنها الجزائر بصفة خاصة، وعاء لليد العاملة التي تلبي إحتياجاتها بأخف الأعباء والتكاليف.

3.2. **المرحلة الثالثة (ما بين 1954-1962):**

تتوافق هذه المرحلة مع قيام حرب التحرير الجزائرية، وقد إستعملت السلطات الفرنسية كل السبل لإيقافها أو حصر إنتشارها وتوسعها، ومن بين هذه السبل نسجل إهتمام السلطة الاستعمارية بقطاع التكوين المهني، من خلال إنشاء مراكز تكوين مهني جديدة، بالإضافة إلى بروز التعليم المهني والتقني

وتقنينهما، مما نتج عنه تطور في عدد الجزائريين المنتسبين لنظام التكوين والتعليم المهني ما بين سنتي 1955 و1961 بشكل ملحوظ كما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول 2:

السنة	الذكور	الإناث	المجموع
1954	5854	1934	7788
1956	4278	1240	5518
1957	6845	2082	8927
1959	11753	4050	15803
1960	15405	5173	20576
1961	18638	5342	23980

المصدر: الطاهر زرهوني (1993)، صفحة 26.

القراءة الأولية للجدول (2) تبين أن عدد تلاميذ التعليم المهني كانت متقاربة (بالنسبة للذكور أو الإناث) سنوات 1954 و 1956 و 1957، لكن هذا العدد إرتفع إلى ما يقارب الضعف سنة 1959 وتزايد بشكل ملحوظ سنتي 1960 و 1961، وهي السنوات التي تلت الإعلان عن مشروع ديغول خاصة مشروع قسنطينة 1958 والذي من جملته الاهتمام بالتكوين المهني وإتاحته للأهالي.

هذا التزايد في عدد أبناء الجزائريين المنتسبين للتكوين والتعليم المهني يشير لملاحظتين مهمتين أولا حاجة الأهالي الملحة لتحسين مستوياتهم المعيشية والإجتماعية، وثانيا عدم إرتباط ضعف إلتحاق الجزائريين بمراكز التكوين المهني بمقاولة الإحتلال الفرنسي كما يتم تصويره ونقله، وهو الأمر الذي أشار إليه عبد اللطيف بن أشنهو بقوله أنه " بشكل عام لم يكن التقدم البطيء في الإنتساب المدرسي يعود إلى رفض السكان للمدرسة لكن ببساطة إلى الإنتقاء الشديد الصعوبة لدى الدخول.

وقبول المدرسة الفرنسية أصبح عاما منذ 1920 حين بدأت الطبقات التي تعاني من إضطهاد أقل، كالبورجوازية الصغيرة الريفية والحضرية تدرك الفائدة التي يمكن أن تجنيها من الدراسة لتخلق لنفسها وضعا ما في النظام الإستعماري: مثلا الدخول في الوظيف العام، في المهن الحرة والإستخدام الإقتصادي". (بن اشنهو، 1979، صفحة 477)

ولأكثر توضيح لمسار التكوين المهني خلال فترة حرب التحرير الوطني، نورد الجدول الآتي الذي يبين نسبة التعليم التقني والمهني بين 1954 و 1961 – بالنسبة للمسلمين وأوربيين:

ISSN: 2437-041X
E-ISSN:2588-2325

الجدول 3:

السنة	مسلمون		أوروبيون		المجموع	
1954	5.854	[1]1.934	6.812	2.522	12.666	[1]4.456
1956	4.248	1.240	7.200	2.723	11.473	3.693
1957	6.345	2.032	7.365	2.619	13.910	4.651
1959	11.753	4.050	9.336	3.227	21.089	7.277
1960	15.403	5.173	9.922	3.463	25.330	8.641
1961	18.633	5.342	8.375	2.776	27213	8.118

(1) بينهم الفتيات

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، 1979، صفحة479.

الأرقام الموجودة في الجدول، تبين لنا أن عدد الأوروبيين (ذكور وإناث) المنتسبين للتعليم المهني والتقني خلال السنوات 1954 – 1956 – 1957 كان متقارب مع عدد الجزائريين، المسلمين، (ذكور وإناث) في نفس السنوات، وفي تزايد بطيء ومتجانس مع النمو الديمغرافي والإقتصادي، لكن في سنة 1959 إنتقل عدد المسلمين (ذكور وإناث) إلى ضعف ما كان عليه في السنة 1957، ثم بدأ في تزايد ملحوظ سنوات 1960 و 1961؛ كما سجل خلال هاتين السنتن الأخيرتين أن عدد المسلمين (ذكور وإناث) هو ضعف عدد الأوربيين المنتسبين للتعليم المهني والتقني، ويمكن تفسير هذه النسب بنتائج الإجراءات التي إنتهجتها سلطات الإحتلال الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية، ثم دعمتها بمشاريع أخرى بداية ثورة التحرير أهمها مشاريع ديغول، خاصة مشروع قسنطينة 1958 " الذي أريد منه سحب البساط " – كما يقال – من تحت أقدام الثورة الجزائرية". (الجابري، 1989، صفحة 114)

كما يرجع إرتفاع عدد الجزائريين الملتحقين بمراكز التكوين المهنين خلال هذه الفترة، إلى **برنامج سوستال**، وهو "عبارة عن برنامج إصلاحي موجه إلى كافة ميادين الحياة، ويشتمل على عشر نقاط من بينها فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشعر الشباب خاصة بأن هناك مساواة بينهم وبين المعمرين". (الزبيري، 1999، الصفحات 27-28)

إلى جانب التعليم المهني والتقني، تبنت الإدارة الفرنسية برنامج " التكوين المهني للكبار Formation Professionnelle des Adultes، يخضع إداريا لمسؤولي نيابة مديرية العمل التابعة لرئاسة الحكومة الفرنسية، وهو يخص التكوين المهني الموجه للشباب ابتداء من 17 سنة حيث يتلقون تكوينا مدته 45 يوما إلى 6 أشهر، حسب طبيعة المهنة، ويتعلم الشباب خلاله المعارف التقنية الضرورية والأساسية لممارسة

مهنة معينة، حيث بلغ عدد المتربصين 6432 سنة 1958 ووصل سنة 1960 إلى 7098 متربصا". (قوجيل، 2014، صفحة 62)

وبغض النظر عن البيانات والخطابات التي تظهر تطور منتسبي التكوين المهني في وسط الأهالي خلال هذه الفترة، فإن هذه المنظومة إستعملتها الحكومة الفرنسية كسلاح ضد الثورة الجزائرية، حيث أتاح للأهالي فرص الإلتحاق بمدارس التعليم المهني والتقني ومراكز التكوين المهني من أجل صرف نظرهم عن القضية الوطنية والإلتحاق بالثورة، كما ينبغي الإشارة إلى أن التكوين المهني كان " تعليما من الدرجة الثانية يوجه للأطفال الجزائريين خاصة، بغية تحضير أيدي عاملة مؤهلة لمختلف النشاطات الإقتصادية والصناعية، وخاصة ورشات البناء في المدن الكبرى". (سلاطنية، 2014، صفحة 148)

خاتمة:

في الأخير، نشير إلى أن كثير من المراجع التي تناولت موضوع التكوين المهني خلال الإحتلال الفرنسي، أعطت صورة نمطية على أن الأهالي الجزائريين كانوا يرفضون التكوين والتعليم المهني في المدارس والمراكز الفرنسية، حفاظا على الهوية الجزائرية وكشكل من أشكال مقاومة الإستعمار، وهي النظرة الشائعة لدى كثير من جيل الإستقلال، ولكن التحليل السوسيولوجي للوقائع التاريخية يفيد بأن هذه الصورة النمطية هي مغايرة لواقع التكوين المهني الذي كان في صلب الصراع السياسي والإيديولوجي بين الإدارة الفرنسية، المعمرين، الأكاديميين الفرنسيين والحركة الوطنية الجزائرية التي كانت تعتبره من المطالب ذات الأولوية، وأهم ما يميز تطور التكوين المهني خلال فترة إحتلال الجزائر ، نذكر ما يلي:

- لم يكن متاحا لكل أبناء الأهالي، فقد وظفت انتقائية شديدة لدخول مدارس ومراكز التكوين والتعليم المهني.
- استعمل كوسيلة لإخضاع الأهالي وجعلهم في مرتبة دونية، خاصة أنهم لم يتمتعوا بحق التعليم.
- ازدواجية في نوعية برامج التكوين ومحتواها البيداغوجي، بين تلك الموجه للمعمرين الفرنسين والموجه للأهالي الجزائريين، مع العلم أن هذه الأخيرة كانت تهدف لتخريج عمال مسخرين أولا لخدمة المعمرين وثانيا لخدمة الإقتصاد الفرنسي في البلد الأم.
- استعمال التكوين المهني كوسيلة لجذب الجزائريين وإلهائهم عن ثورة التحرير سنوات 1954-1962.
- التعليم المهني والتقني خلال فترة الإستعمار وظف كتعليم من الدرجة الثانية موجه لأهالي الجزائريين.

بعد إستقلال الجزائر سنة 1962، بدأ العمل على تجاوز كل النقاط السلبية، السابقة الذكر المتعلقة بجهاز التكوين المهني، وقد أعطيت له أهمية وأولوية في مسيرة البناء الوطني، غير أن النظرة

الدونية للتكوين المهني في الوسط المجتمعي، ما زلت راسخة ومتوارثة في ذهنية الجزائريين، وهو موضوع يجب إخضاعه للدراسة والتحليل من قبل الإخصائيين.

قائمة المراجع والمصادر:

بثينة علي الشريف آدم. (2014). التعليم التقني في السودان - دراسة لواقع إحتياجات سوق العمل للتقنيين للفترة (2000 -2014). مجلة العلوم الإنسانية، 15(4)، الصفحات 226-242.

بلقاسم سلاطنية. (2014). التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر- دراسة حالة الصناعات الميكانيكية- قسنطينة (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسنطينة: جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة.

بلقاسم سلاطنية. (ديسمبر, 1998). سوسيولوجيا التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، (10)، الصفحات 127-143.

بوفلجة غياث. (2006). التكوين المهني والتشغيل بالجزائر. وهران: دار الغرب.

الجريدة الرسمية عدد11، (2008)، القانون رقم 07-08 المتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين، الجزائر.

جوان غليسي. (1961). الجزائر الثائرة. بيروت: دار الطليعة.

حياة قويدر. (2012). التكوين المهني والتشغيل في الجزائر - دراسة تحليلية للمردودية الخارجية لنظام التكوين المهني (رسالة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

زاهر رياض. (1965). إستعمار إفريقية. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

سعد الله أبو القاسم. (1998). تاريخ الجزائر الثقافي- الجزء3 - 1830-1954. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

سميرة نقادي. (جويلية-سبتمبر, 2011). واقع تعليم الجزائريين في ظل التشريعات الفرنسية 1919-1945. مجلة إنسانيات، الصفحات 27-34.

الطاهر زرهوني. (1993). التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال. الجزائر: موفم للنشر والتوزيع.

عبد الرحمان العيساوي. (2003). علم النفس والإنتاج. الإسكندرية: دار المعرة الجامعية.

عبد الفتاح نصر الله. (2018). دور التعليم التقني والمهني في تعزيز التنمية المستدامة في الاراضي الفلسطينية. مؤتمر العلمي الأول - التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة (الصفحات 1-25). نابلس: جامعة النجاح الوطنية - فلسطين.

عبد اللطيف بن اشنهو. (1979). تكوين التخلف في الجزائر - محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

عدة بن داهة. (2013). الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962. المسيلة: المؤلفات للنشر والتوزيع.

عز الدين العمرية. (2003). التكوين المتواصل لأساتذة قطاع التكوين المهني-دراسة ميدانية لأساتذة قطاع التكوين المهني لولاية الجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، الجزائر: جامعة الجزائر.

محمد العربي الزبيري. (1999). تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962) - الجزء 2. دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب.

محمد بن شوش. (2008). التعليم في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي (1830-1870م). جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر.

محمد عابد الجابري. (1989). التعليم في المغرب العربي، دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر. دار البيضاء: دار النشر المغربية.

المركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني، (2013)، مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني (يونيفوك) في سطور، بون، ألمانيا.

مكتب العمل العربي. (1976). رؤية عربية مستقبلية للتدريب المهني - تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي "القسم الأول". نواقشط: منظمة العمل العربي.

منير قوجيل. (2014). سياسة التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر - دراسة ميدانية بمركز التكوين المهني والتمهين بلعيد قالة بطولقة (رسالة ماجستير). كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، بسكرة: جامعة محمد خيضر - بسكرة.

Boutefnouchet, M. (1984). Les Travailleurs en Algérie. Alger: ENAP - ENAL.